مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تحول الموقف العراقي تجاه حل الدولتين في ضوء المبادرة السعودية

د. رشا العزاوي

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

تمثل المملكة العربية السعودية أحد أهم الدول التي ترسم المشهد الإقليمي والدولي بشكلٍ عقلاني متزن وناضج، من خلال سياسة خارجية تمزج بين الثوابت القومية والبراغماتية السياسية. وفي صميم هذا الدور استمرّت القضية الفلسطينية، ركن أساس لدبلوماسية المملكة بصيغ مختلفة عن المعالجات التقليدية التي طرحت سابقاً، حيث اختارت الرياض التحول إلى مركز ثقل دبلوماسي فاعل، يقود عملية إعادة تدوير الإجماع العربي والدولي حول حل واقعي قائم على رؤية "الدولتين" ، باعتباره المخرج الوحيد الممكن من الانسداد التاريخي الذي تعانيه القضية ا لفلسطينية

لقد شكّلت المبادرة العربية للسلام في العام ٢٠٠٢ التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز، المرجعية الأولية لهذه الرؤية السعودية، وهي مبادرة لم تخرج من حسابات الرياض رغم التهرب الإسرائيلي المستمر منها، بل ظلت المملكة تتعامل معها كإطار شرعي متكامل، يتطلب فقط آلية دولية صادقة لفرض تنفيذه. هذا الإيمان بالمبادرة ترافق مع موقف مبدئي حاسم في وجه محاولات فرض تسويات منحازة، كما حدث مع "صفقة القرن" في العام ٢٠٢٠، والتي رفضتها السعودية بشكل واضح، معتبرة أن السلام لا يمكن أن يُبنى على الإنكار أو فرض الأمر الواقع، ورافضة في ذات الوقت مبدأ التطبيع الذي لا يحقق السلام الكامل بدون حل الدولتين، في رسالة واعية منها لتثبيت شروط التوازن، وحماية الإجماع العربي من التآكل، وقطع الطريق أمام مشاريع تصفية القضية الفلسطينية

المملكة ومؤتمر نيويورك ٢٠٢٥ : من المبادرة الى هندسة الحل السياسي

المواقف الثابتة التي قادتها السعودية تجاه حق الشعب الفلسطيني ، بلغت ذروتها في العام ٢٠٢٥، حين نجحت بعقد مؤتمر دولي كبير في نيويورك في ٢٨ يوليو بدعوة سعودية–فرنسية، تحت عنوان: "تحقيق السلام: ترسيخ النتائج ورسم الطريق إلى الأمام" ، فلم يكن المؤتمر مجرّد تظاهرة سياسية، بل لحظة مفصلية منحت القضية الفلسطينية زخمًا غير مسبوق منذ سنوات. فالحضور الرفيع والتجاوب الدولي ونوعية المحاور المطروحة عكست تحولاً فعليًا في الطريقة التي تُدار بها القضية، وأبرز المملكة العربية السعودية كفاعل محوري قادر على جمع التناقضات وصياغة سردية جديدة تتسق مع القانون الدولي والواقع الجيوسياسي الجديد.

وفي المحصلة، لم يعد الدور السعودي محصورًا في "الوساطة" أو"الضمانة" فحسب، بل تطوّر إلى قيادة حقيقية لمسار دبلوماسي ضابط ومتدرج، ومبني على أساسات متينة من الشرعية والمصلحة المشتركة، كما لم تجعل القضية الفلسطينية مجرّد

ورقة للضغط أو المزايدة، بل منصة سياسية متجددة تعيد للمنطقة فرصة إنتاج نظام عربي أكثر توازنًا، وأكثر قدرة على فرض شروطه الأخلاقية والاستراتيجية ، لذا اختارت المملكة أن تعقد هذا المؤتمر بالشراكة مع فرنسا، في دلالة واضحة على رغبتها في بناء ائتلاف دولي–عربي جديد، يتجاوز الثنائية الأميركية–الإسرائيلية التقليدية التي حكمت مسار التسوية لعقود .

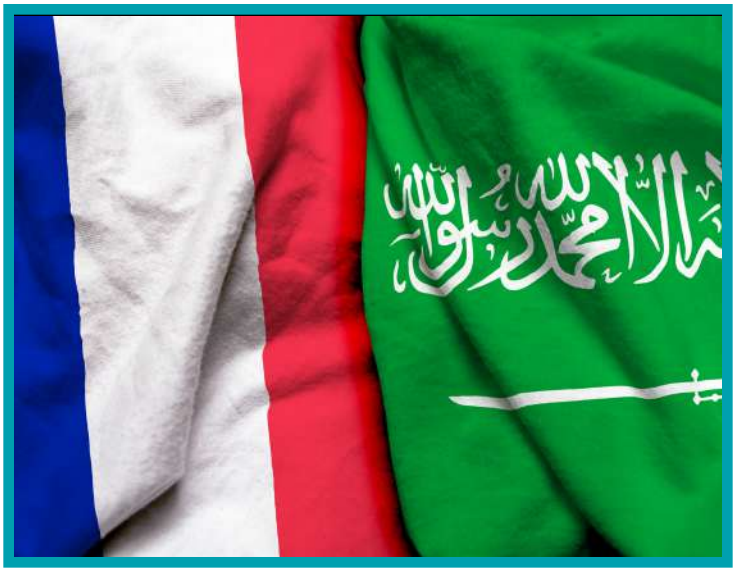

وكان اختيار التوقيت أيضًا محسوبًا بدقة: فغزة تعيش كارثة إنسانية غير مسبوقة، والضفة الغربية تغلي تحت نيران الاحتلال والتوسع الاستيطاني. كذلك فإن الكلمة الافتتاحية التي القاها سمو الأمير فيصل بن فرحان حملت دلالات تتجاوز مضمونها النصي؛ لقد كانت إعلانًا واضحًا عن أن السعودية لم تعد تكتفي بالمواقف الرمزية. كما لم يكن هذا الخطاب معزولًا عن الهيكل العام للمؤتمر، بل انسجم تمامًا مع البيان الختامي المعروف بـ"إعلان نيويورك"، الذي صدر بعد ثلاثة أيام من المشاورات المكثفة على مستوى وزاري. البيان لم يكتفِ بالتأكيد على مبدأ حل الدولتين، بل أرسى خارطة طريق تنفيذية ذات طابع ملزم، تتضمن وقفًا فوريًا لإطلاق النار في غزة، وتشكيل لجنة إدارية انتقالية لإدارة القطاع تحت مظلة السلطة الفلسطينية. وهذه الصيغة تعكس تحولًا حاسمًا من اللغة التوافقية الفضفاضة إلى هندسة سياسية واضحة تسعى لتكريس السيادة الفلسطينية فعليًا على الأرض. لكن النقطة المفصلية في البيان الختامي تمثلت في دعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف الرسمي، تمهيدًا لقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة خلال جدول زمني لا يتجاوز خمسة عشر شهرا.

بهذا المعنى، لم يكن مؤتمر نيويورك لحظة دبلوماسية عابرة، بل تتويجًا لمسار تراكمي تقوده السعودية لإعادة ضبط البوصلة العربية؛ وبذلك أخرجت الرياض القضية الفلسطينية من نفق الشعارات إلى فضاء الحلول العملية، وعبر تحالف عربي–دولي يعيد للمنطقة توازنها المفقود، ويمنح الفلسطينيين فرصة حقيقية للخلاص من الاحتلال ضمن معادلة تدمج الواقعية السياسية بالعدالة التاريخية.

العراق: إعادة تموضع تجاه حل الدولتين

جاءت مشاركة العراق في مؤتمر نيويورك ٢٠٢٥، ممثلًا بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين، كإشارة دقيقة إلى تموضع سياسي جديد، أكثر نضجًا وواقعية. فالعراق الذي لطالما تمسك بخطاب محدد تجاه القضية الفلسطينية يتمثل برفض حل الدولتين، وعبّر عنه تشريعيًا عبر قانون "تجريم التطبيع" رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، لكن حضوره في هذا المؤتمر أعاد من خلاله تقديم الموقف ضمن صيغة أكثر مرونة، وأكثر اتصالًا بالتحولات الإقليمية، وفي مقدمتها صعود الدور السعودي كقوة توازن إقليمي وفاعل مركزي في إدارة الملفات الشائكة.

التحول في الموقف العراقي تجاه مبدأ حل الدولتين لا يؤشر انزياح عن الخط التأريخي لموقفه، بل يعكس وعيًا متناميًا بأن الغياب عن الفعل السياسي يفتح الباب أمام حلول مفروضة لا تأخذ المصالح العربية بعين الاعتبار. ولعل ما شجع العراق على هذا الانخراط هو الثقة المتزايدة بالنهج السعودي، الذي أظهر قدرة استثنائية على الجمع بين الرمزية العربية والبراغماتية السياسية، وتقديم بديل متماسك عن السياسات الأحادية التي طالما احتكرت الملف الفلسطيني.

لم يكن انخراط العراق في مؤتمر نيويورك إجراءً بروتوكوليًا أو مجاملة سياسية، بل تجسيدًا لرؤية عراقية جديدة تسعى إلى تثبيت البلاد كدولة استقرار لا طرف صراع، وكمساهم وداعم في صياغة المبادرات الإقليمية، لا كمراقب متحفظ خارج المعادلة. وقد جاءت هذه المشاركة امتدادًا لرؤية دبلوماسية في إعادة تعريف السياسة الخارجية العراقية، بحيث تنتقل من مرحلة الانكفاء الحذر إلى مرحلة الفعل الهادئ والمشاركة المتوازنة، فيما يبدو إنها محاولة لتكريس العراق كدولة ذات قرار مستقل بعيدا عن التأثيرات الايرانية بهذا الملف.

ورغم بقاء الموقف القانوني العراقي المناهض للتطبيع قائمًا دون تغيير، إلا أن بغداد وجدت في المبادرة السعودية–الفرنسية إطارًا آمنًا يمكن التفاعل معه دون أن يُفهم ذلك على أنه تراجع. فالمظلة التي وفرتها السعودية، باعتبارها راعية المؤتمر، أوجدت للعراق بيئة دبلوماسية تتيح له الاشتباك الإيجابي مع مبدأ حل الدولتين، دون أن يفقد ثقة جمهوره الداخلي أو يتورط في تنازلات غير محسوبة. بل يمكن القول إن السعودية وفرت، من خلال دبلوماسيتها الهادئة، الضمان السياسي الذي احتاجه العراق ليخرج من دائرة المواقف التقليدية الجامدة نحو انخراط مسؤول يوازن بين المبدأ والحل.

وقد عبّر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين عن هذا التوازن بدقة في كلمته خلال البيان الختامي، حين شدد على أهمية الدور السعودي في الدفع نحو "حل عادل وشامل يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧"، مؤكداً أن العراق يدعم الجهود العربية والدولية المنسقة – وفي طليعتها المبادرة السعودية – لإعادة تفعيل مسار حل الدولتين، دون أن يُفرّط بثوابته الوطنية أو التزامه بموقفه القانوني من التطبيع. هذه الإشارة الدبلوماسية لم تكن مجرّد موقف خطابي، بل عكست اتجاهاً عراقياً مدروساً نحو إعادة التموضع في الملف الفلسطيني، من موقع المشارك لا المتفرج.

> **رغم بقاء الموقف القانوني العراقي المناهض للتطبيع قائمًا دون تغيير، إلا أن بغداد وجدت في المبادرة السعودية–الفرنسية إطارًا آمنًا يمكن التفاعل معه دون أن يُفهم ذلك على أنه تراجع. فالمظلة التي وفرتها السعودية، باعتبارها راعية المؤتمر، أوجدت للعراق بيئة دبلوماسية تتيح له الاشتباك الإيجابي مع مبدأ حل الدولتين**

ولا ينفصل هذا التحول عن قراءة عراقية متأنية لطبيعة الدور السعودي المستجد؛ فالمملكة لم تعد تكتفي بإعلان المبادئ، بل باتت تقود عملية هندسة سياسية دقيقة، تتجنب الصدام، لكنها لا تُفرّط في الثوابت، وتستند إلى شرعية نابعة من التوافق العربي لا من أدوات الضغط. من هنا، فإن العراق، وهو يراقب هذا التغيير، بات يعتبر أن انخراطه في المسار الذي ترعاه السعودية ليس مجازفة، بل فرصة لتعزيز حضوره كفاعل مسؤول في الملفات الإقليمية، وخاصة القضية الفلسطينية.

ما جرى في نيويورك بالنسبة للعراق وحضوره للمؤتمر لم يكن مجرد لحظة مشاركة، بل إعادة تموضع مدروسة، تمثّل فيها الواقعية السياسية أداة لحماية الثوابت لا التفريط بها. الواضح بهذا التموضع الجديد ان العراق قرأ التحولات الدولية المتسارعة، وتنامي الغبن التاريخي بحق الفلسطينيين، وفهم أن دعم القضية لايعني الانعزال عن مساراتها السياسية، بل الانخراط بشروط واضحة تحفظ الكرامة السياسية وتمنع التنازلات. من هنا، جاءت مشاركته لا كتعبير رمزي، بل كحضور نوعي في لحظة تتطلب أكثر من البيانات التضامنية. وما يُلفت أيضًا أن العراق لم يأتِ إلى نيويورك من موقع الدولة التابعة أو المترددة، بل من موقع الفاعلية مدعومًا برؤية داخلية تسعى إلى تحييد البلاد عن لعبة المحاور من جهة، وتثبيتها كدولة تعمل على دعم الحلول الوسطية من جهة أخرى. وهو بذلك يعيد تعريف دوره الإقليمي، لا كامتداد جغرافي لصراعات الآخرين، بل كصاحب موقف مستقل ينخرط حين تكون المبادرات محصّنة بشرعية عربية وقيادة متوازنة كما هو الحال مع المبادرة السعودية؛ ولذا فإن الموقف العراقي لم يكن فقط رسالة دعم للمبادرة، بل أيضًا تصويتًا على الدور السعودي المستجد، بوصفه دورًا يحظى بقيادة نزيهة لا تُملِي، بل ترعى ومتمسكه بالثوابت والانفتاح على الحلول. في ظل هذه القناعة الجديدة تتشكل ملامح عراق جديد، يدرك أن دوره لايُبنى على الحياد البارد، بل على الشراكة النزيهة، في ظل قيادة إقليمية صاعدة تقودها السعودية بثبات وهدوء، نحو مسار يُعيد الاعتبار لحل الدولتين كخيار واقعي قابل للتطبيق لغرض إحلال السلام في العالم العربي ومنطقة الشرق الاوسط.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64